# القضاء على الفقر من خلال اقتصاد أخضر شامل

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يمكن القضاء على الفقر إذا ما أخذ بعين الاعتبار كل من النمو الاقتصادي المستدام والحماية الاجتماعية والصحة البيئية والإدارة في آنٍ واحد. ويجب أن تكون كل من عملية إعطاء قيمة صحيحة لرأس المال الطبيعي وخدمات النظم البيئية وحماية واستعادة وتعزيز الأصول الطبيعية، وضمان المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية المستمدة بصورة مستدامة، وتعزيز السياسات والاستثمارات المالية الخضراء والمبتكرة، وتتبعُ التقدم من خلال مؤشرات جديدة، يجب أن تكون كلها جزءاً من التوجه نحو القضاء على الفقر بشكل لا رجعة فيه من خلال النمو الذكي والمستدام والشامل.

## دوافع الفقر

ويُعتبر الفقر بأنه تحدي للعالم المتقدم والعالم النامي. وتشير الدلائل إلى أن النمو الاقتصادي العالمي في العقود القليلة الماضية وتحرير التجارة قد ساعدا على إخراج الناس من الفقر ولكن كان النجاح محدوداً جداً في تعزيز التنمية العادلة والمستدامة في كثير من مناطق العالم.١ وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيكون هناك نحو مليار نسمة، معظمهم من الإقتصادات النامية والانتقالية، يعيشون تحت خط الفقر المدقع الذي يصل إلى ١,٢٥ دولار في اليوم ٢ وهناك حوالي ٤ مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون حالياً على أقل من ٦٠ دولاراً في الشهر. ٣ ويعود السبب في الإنخفاض الكلي للفقر بسبب خفض فقر الدخل في بعض البلدان. ٤ ومع ذلك، لم تكن هذه النجاحات دائمة. فعلى سبيل المثال، بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ في كل من إثيوبيا والهند، فقد كان تقريباً نفس عدد الفقراء الذين نجوا من الفقر هم أولئك الذين أصبحوا فقراء جدد. ٥ ويلاحظ أيضاً أن أنماط الفقر بين المناطق الريفية والحضرية تتغير.

وقد أدى التحدي العالمي المتمثّل في التحضر السريع وغير المخطط له الى ما يقدر ب ٦١٪ من الأسر في المناطق الحضرية في أفريقيا بأن يعيشوا في الأحياء الفقيرة في عام ٢٠٠١، مقارنة ب ٤٠٪ لآسيا، و ٣٢٪ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.٦ وفي كينيا، يبرز الفقر بشكل أكبر في المناطق الحضرية، بدلاً من المناطق الريفية. ٧ ويبدو أن الفقراء آخذين في التحضر بسرعة أكبر من السكان ككل؛ حيث أنه بين عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢، كان عدد الأشخاص الذي يصل دخلهم إلى دولار واحد في اليوم قد انخفض بواقع ١٥٠ مليون في المناطق الريفية ولكنه ارتفع بنسبة ٥٠ مليون في المناطق الحضرية.٨

ولكن تبدو التوجّهات النمطية بأنها أكثر أهمية مما تشير إليه هذه الأرقام، وذلك لأن معايير الفقر التي تقوم على أساس الدخل لا تتضمن بالكامل جميع أشكال الفقر. فالفقر مفهوم متعدد الأبعاد يتألف من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ٩ويحدث الحرمان الاجتماعي عندما يكون هناك عدم كفاية في فرص الوصول إلى المرافق الاجتماعية مثل التعليم والصحة والصرف الصحي والماء والمأوى والأمن. ويستمر نحو أكثر من ١,٣ مليار شخص في العيش من دون الحصول على الكهرباء وهناك ٢,٦ مليار نسمة ليس لديهم مرافق نظيفة - يوجد معظمهم في جنوب الصحراء الأفريقية أو في دول آسيا النامية. ١٠ويعيش نحو ٧٨٣ مليون شخص أيضا دون إمكانية الحصول على المياه، ونحو ٢,٥ مليار نسمة دون مرافق الصرف الصحي. ١١وعلى هذا النحو، فإن عدد الفقراء هو أكبر بكثير عندما يتم النظر في القضايا غير المتعلّقة بالمال. وعلى سبيل المثال، فإن حوالي ٣٩٪ من سكان إثيوبيا كانوا يعيشون على ١,٢٥ دولار أو أقل في اليوم في عام ٢٠٠٥. إلا أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يضيف هذه العوامل الاجتماعية يقيس بأن ما يقرب من ٩٠٪ من الإثيوبيين يعيشون تحت خط الفقر. ١٢

ويظهر الحرمان البيئي على شكل تقييد الوصول إلى الأصول الطبيعية، فضلاً عن الفرق في الضعف تجاه تغير المناخ، وتدهور النظام البيئي والتلوث. ولا زالت الغالبية العظمى مما يعانون من الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية، حيث يُعتبر مصدرهم الرئيسي للدخل هو الزراعة١٣. وتشكل معظم خدمات النظم البيئية وغيرها من السلع غير المسوقة ما بين ٥٠٪ و٩٠٪ من إجمالي المصدر من سبل العيش بين الأسر الريفية الفقيرة - حيث يُعتبر ذلك من الناتج المحلي الإجمالي للفقراء. ١٤وتساهم الموارد المشتركة بنحو ٥ مليار دولار أمريكي في السنة لدخل الأسر الريفية الفقيرة في الهند. أي حوالي ١٢٪ من دخلهم١٥. وتشكل خدمات النظم البيئية المستمدة من إدارة الموارد الطبيعية العنصر الأكثر أهمية في محفظة الأصول لجميع البلدان تقريبا في الصحراء الجنوبية في أفريقيا.١٦ وتصل نسبة رأس المال الطبيعي حوالي ٣٠٪ من إجمالي الثروة في البلدان ذات الدخل المنخفض في عام ٢٠٠٥. ١٧

ولذلك، فإن الانخفاض المستمر في الأصول الطبيعية يضمن استمرار الفقر. وقدّر تقييم النظام البيئي للألفية في عام ٢٠٠٥ بأن ما يقرب من ٦٠٪ من خدمات النظم البيئية التي تدعم الحياة على الأرض - مثل المياه العذبة ومصايد الأسماك الطبيعية والهواء وتنظيم المياه وتنظيم المناخ الإقليمي والمخاطر الطبيعية والآفات - آخذة في التغيّر والتدهور أو يتم استخدامها بشكل غير مستدام، وليس فقط من قبل الفقراء. ١٨وإن القدرة الشاملة للزراعة لإبقاء الناس في أراضيهم آخذة في التضاؤل والهجرة من الريف إلى الحضر آخذة في الارتفاع، لا سيما في الدول الآسيوية. ١٩ويُقدر فريق الموارد الدولي بأن استهلاك الموارد الطبيعية سوف يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠. ٢٠وسيجعل تزايد سكان العالم الأمر أكثر صعوبة لتوفير الخدمات الأساسية للفقراء٢١م.

## حلول متكاملة

وتطالب، كل من التغييرات العميقة في العولمة الاقتصادية والمالية والتحضر السريع للفقر وعدم المساواة المتزايدة داخل الدول والتهديدات الأكثر وضوحا في التنمية البشرية والأمن وتدهور رأس المال الطبيعي والبيئة التعايشية، بنقلة نوعية في التخطيط للتنمية المستدامة. وإن الإجراءات التي تتخذها الدول لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر (التي يُشار إليها أحيانا بإسم الحضارة البيئية أو الاقتصاد الأخضر الشامل ومنخفض الكربون أو اقتصاد المناخ المرن أو الاقتصاد المدوّر) تنقل الإدراك المتزايد بأن اقتصادنا العالمي الذي يصل إلى ٧٠ تريليون دولار أمريكي يحتاج إلى تجديد. ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه أحد الاقتصادات التي تؤدي إلى "تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد وبشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية.٢٢ ويجب أن يقوم مسار التنمية على الحفاظ وتعزيز وإعادة بناء رأس المال الطبيعي عند الضرورة كأصل اقتصادي حساس وكمصدر للمنافع العامة. وترتبط حقوق الإنسان والبيئة ارتباطاً وثيقاً - وذلك من خلال حق كل مواطن في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة.

وهناك حاجة لتدابير جديدة لفهم التقدم نحو التنمية المستدامة. فهناك حاجة إلى مؤشرات جديدة تتعدّى المقاييس الاقتصادية والإنمائية التقليدية (مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية) التي لا تقوم فقط بتقييم التقدم الحالي ولكن أيضا برعاية جيل المستقبل. وعلى سبيل المثال، يتضمّن مؤشر الثروة الشامل مجموعة كاملة من الأصول مثل رأس المال المصنع البشري والطبيعي ويُظهر للحكومات الوضع الحقيقي لثروة بلادهم واستدامة نموّه ٢٣. وعلى سبيل المثال فأربع من عشرين دولة تم تقييمها ووجد أن لديها مؤشر موجب مستدام يتعدّى واحد بالمئة. وتقوم وجهة النظر متعددة الأبعاد بتوسيع قائمة الحلول التي يمكنها القضاء على الفقر بشكل لا رجعة فيه.

إن المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية وحقوق الأراضي وملكيتها ستؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين سبل العيش والمشاركة الكاملة من جانب الفئات الفقيرة والمهمشة، بما في ذلك النساء. ويرتبط الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وفقدان الدخل وسبل عيش الفقراء ارتباطاً وثيقاً بعدم الحصول الآمن على الموارد وتقاسم المنافع من الموارد الطبيعية والإنتاجية، والتي تفاقمت بسبب الاستيلاء على الأراضي واستخدام الأراضي غير المستدام وضعف الحوكمة وانعدام سيادة القانون والفساد. وغالباً ما يحدث الاستيلاء على الأراضي لأغراض الزراعة والصناعات الاستخراجية واسعة النطاق في الدول التي تعاني من نقص الغذاء - حيث يقوم المستثمرين بإنتاج المواد الغذائية للتصدير وغالبا ما يتم طرد صغار المزارعين الفقراء من منازلهم دون معاملة أو تعويض عادلين٢٤ . وتؤدي شروط التجارة غير السوية وهياكل التسعير غير الملائمة أيضاً إلى تفاقم التأثيرات على الفقراء. ويتمثّل الحل المتكامل في تخصيص واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية بطريقة عادلة وخاضعة للمساءلة والشفافية للحد من نسبة سكان الريف الذين لا يملكون أراضي، وحماية المشاعات المحلية، وبالتالي توزيع الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً.

وقد تطوّرت المبادرات للدفع مقابل خدمات النظم البيئية واستعادة النظم البيئية وتحسنت في السنوات الأخيرة، وذلك مع إيلاء اهتمام إضافي لمسألة الفوائد العادلة واحتياجات الفقراء. ويمكن أن تسفر الأدوات الجديدة القائمة على السوق مثل تعويضات التنوع البيولوجي ومصارف الأراضي الرطبة والتصاريح القابلة للتجارة عن حل أكثر كفاءة. ٢٥ وعلى سبيل المثال، فمنذ عام ١٩٩٧ كان ما يقرب من مليون هكتار من الغابات في كوستاريكا جزء من المبلغ المخطط لخدمات النظم البيئية بشكل أو بآخر. وفي الوقت نفسه، فقد عاد الغطاء الحرجي إلى أكثر من ٥٠٪ من مساحة الأراضي في البلاد، من مستوى منخفض بلغ ما يزيد قليلاً عن ٢٠٪ في الثمانينيات.٢٦ وفي ولاية أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، فيتم مضاعفة كل دولار من الاستثمار العام في عملية الاستعادة في النشاط الاقتصادي بين ١,٧ و٢,٦ مرة في الوقت الذي تعاد فيه من خلال الاقتصاد٢٧. وقد قامت ناتورا ٢٠٠٠، وهي شبكة بيئية للمناطق المحمية في أراضي الاتحاد الأوروبي، بتوليد فوائد بقيمة ٣٠٠ مليار يورو في السنة في حين كانت التكاليف المقدرة بنحو ٥,٨ مليار يورو في السنة. وقامت ناتورا ٢٠٠٠ بدعم ١٢ مليون وظيفة مكافئة بدوام كامل في كل عام بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. ٢٨

ويمكن بأن يكون لدى السياسات المالية والاستثمارات الخضراء التي تؤثر على أداء القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية للاقتصاد، علاقة مباشرة مع رفاهية الفقراء. وعلى سبيل المثال، فقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً في تنزانيا بأن الاستثمار في مجال الغابات المستدامة لتوسيع قدرة القطاع على توريد السلع والخدمات الحرجية يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء في المناطق الريفية، والمناطق الريفية غير الفقيرة والمناطق الحضرية الفقيرة.٢٩ ويقدم تخضير الزراعة فوائد متعددة الأبعاد. ولقد تبيّن بأنه يقوم بزيادة الإنتاجية الزراعية بين نسبة ٥٩٪ إلى ١٧٩٪ ٣٠. وإذا ما تمت إدارتها بشكل جيد، فيمكن بأن تؤدي التدابير المالية الخضراء إلى ارتفاع تفضيلي في نمو دخل الفرد بالنسبة لأولئك في أسفل هرم الثروة بما في ذلك تشجيع التوظيف اللائق وعلى المدى الطويل وتوفير أرضيات الحماية الاجتماعية. ويُعتبر إدماج أهداف الفقر والبيئة في التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني ودون الوطني، والقطاعي هي مرافقة لازمة للإصلاحات المالية. ٣١

ويُعتبر ابتكار المؤسسات، وسلاسل التوريد والتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المزدوجة لتخضير الاقتصاد وزيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية بشكل مستدام. وهناك أمثلة كثيرة من التكنولوجية منخفضة التكلفة ومنخفضة الكربون وخدمات الصيانة الأساسية المنخفضة، مثل الإسكان والطاقة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من النفايات، لكل من المناطق الريفية والحضرية٣٢. ويمكن أن تقوم الخدمات المالية صغيرة النطاق التي ترتبط بالفوائد البيئية الإيجابية أيضاً بربط جداول الأعمال الاجتماعية مع البيئية، وتوليد الدخل والادخار المتواصل للفقراء. ويمكن أن تؤدي مواءمة النظام المالي، وخاصة رأس المال المالي للقطاع الخاص والذي يصل إلى نحو ٢٢٥ تريليون دولار أمريكي، من أجل تلبية الحاجة إلى توفير التغطية الشاملة من الخدمات الأساسية والمشتقة على نحو مستدام، إلى إنشاء مرافق وشركات كبرى وتمويل المشاريع الصغيرة ومختبرات الابتكار والملايين من الشركات الصغيرة / المتوسطة وفرص العمل في جميع أنحاء العالم والتي ستوفر دفعة تشتد الحاجة إليها في النمو الاقتصادي مع الحد من الفقر وتحسين البيئة المعيشية.

وبذات الوقت تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل المخاطر البيئية.

للاطلاع على المراجع:
unep.post2015@unep.org

www.unep.org

Front page photograph credits (from left to right): jonson/Shutterstock, Tukaram Karve/Shutterstock, Anke van Wyk/Shutterstock, D. Hammonds/Shutterstock, grafvision/Shutterstock, Anton_Ivanov/Shutterstock, CHEN WS/Shutterstock,